

كلمة لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون اللاجئين، احمد ابو هولي في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة (١٠٣) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، يطالب فيها الأمم المتحدة بخطوات عملية تضع حداً للاستهتار الأميركي - الإسرائيلي وتجاوزاتهما لمبادئها السامية*

القاهرة، ٢٠١٩/١٢/١

أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور احمد ابو هولي ان القيادة الفلسطينية تواجه حكومة يمينية تكرر سياسة التطرف والعنصرية والعنف والتشدد والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني من خلال التصعيد المستمر لحركة الاستيطان الاستعماري ومحاولات فرض الواقع الاحتلالي وارتكاب المزيد من المجازر والإبادة والاستمرار في التنكر لكافة الحقوق الفلسطينية من خلال الضرب بعرض الحائط لكافة القرارات والمعاهدات الدولية في سعي إسرائيلي حثيث لتدمير وتقويض كافة فرص التوصل لحل الدولتين.

ولفت ابو هولي في كلمته التي القاها في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة (١٠٣) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة المنعقدة في العاصمة المصرية القاهرة صباح اليوم بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمشاركة الدول العربية المضيفة للاجئين بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" ووكالة الغوث الدولية "الأونرو" الى ان النهج الاحتلالي المتطرف الذي تمارسه حكومة الاحتلال الاسرائيلي يشكل خطراً على مستقبل المنطقة واستقرارها.

وتابع ابو هولي قائلاً: "نحن امام هذا المشهد العدواني الاحتلالي الاسرائيلي تخرج الادارة الامريكية على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو بشرعنة الاستيطان الاسرائيلي ليزداد المشهد اكثر تعقيداً وخطورة على القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القبالة للتصرف".

واشار الى ان قرار الادارة الامريكية امتداداً لسياستها ولقراراتها المعادية للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة بدءاً بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ووقف المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقطع الدعم عن وكالة الغوث الدولية "الأونرو"، والاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان".

* المصدر: دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية

واكد على رفض منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية للقرار الامريكي بشرعنة الاستيطان واعتباره باطلاً لما يحمله من عدوان صريح على وجود الشعب الفلسطيني ويفتح الطريق لضم أكثر من ٦٠ بالمئة من الضفة الغربية وانتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ولفت الى ان القرار الامريكي جاء لشكل طوق نجاة لرئيس حكومة الاحتلال الاسرائيلي المتهم بقضايا الفساد علاوة على حرف الأنظار عن الفشل الذريع الذي لحق بالادارة الامريكية وحكومة الاحتلال الاسرائيلي في سياهم الخارجية وفشلهم في تمرير مقترحاتهما على اللجنة الرابعة في الامم المتحدة من خلال اعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، واسقاط صفة اللجوء عن ابناء واحفاد اللاجئين، واقتصار تجديد تفويض ولاية عملها لمدة عام بدلا من ثلاثة أعوام، مقابل نجاح الدبلوماسية الفلسطينية والانتصارات التي حققتها دولة فلسطين بالتصويت الأممي بالأغلبية الساحقة لصالح ٧ قرارات تخص فلسطين، منها قرار تجديد تفويض ولاية عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، الذي صوتت له ١٧٠ دولة مقابل معارضة اسرائيل وامريكا وامتناع ٧ دول عن التصويت.

واضاف: "وفي أعقاب القرارات الأمريكية والتطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والاراضي الفلسطينية، صعدت سلطات الاحتلال من سياساتها الاستيطانية، بشكل غر مسبق، سيما في القدس المحتلة والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية، حيث صادقت حكومة الاحتلال الاسرائيلي في مطلع نوفمبر الماضي على بناء ٢٣٤٢ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، ما يرفع عدد الوحدات الاستيطانية التي صادقت إسرائيل على إقامتها منذ وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب الى البيت الأبيض قبل ثلاث سنوات إلى ٦٩٨٩ وحدة".

وتابع: "لا تزال اسرائيل تواصل سن تشريعاتها العنصرية التي تستهدف الوجود الفلسطيني على ارضه و تستهدف وكالة الغوث الدولية "اونروا" في القدس بعد طرح مشروع قانون للتصويت في الكنيست ينص على حظر نشاط الوكالة في القدس ابتداءً من العام القادم ٢٠٢٠ قدمه عضو الكنيست الاسرائيلي نير بيركات في اطار حريها المفتوحة لتصفية عمل الاونروا" مؤكداً على ضرورة ان يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بالزام اسرائيل بعدم المساس بمؤسسات الأونروا في القدس واحترام مبادئ ومواثيق الامم المتحدة واحترام مؤسساتها وتسهيل مهامها على ارضيها.

وطالب الدول التي رفضت الاعلان الامريكي بشرعنة الاستيطان والدول الاعضاء في الامم المتحدة باتخاذ خطوات عملية تضع حدا للاستهتار الأمريكي - الاسرائيلي وتجاوزاتهما لمبادئ السامية للامم المتحدة ولميثاقها ولقراراتها معربا عن امله من الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين للمسارعة إلى إعلان الاعتراف بها في اطار ترسيخ مبادئ الحرية والسلام التي تنشد بها الامم المتحدة.

واكد ابو هولي على اهمية التحرك العربي على مستوى الدول الاعضاء في الامم المتحدة للتصويت لصالح مشروع قرار تمديد ولاية عمل الاورنروا في تصويت العام على الدول الاعضاء ١٩٣ في الجمعية العامة قبل منتصف الشهر الجاري متوقعا بان يخرج التصويت بالاغلبية الساحقة على مشروع القرار رغم التحرك المكثف من قبل الادارة الامريكية وحكومة الاحتلال للتأثير على الدول الاعضاء في الامم المتحدة بغية عدم التوصيت لصالح قرار التجديد.

وطالب باعادة التأكيد على تفعيل القرارات والمواقف العربية السابقة بشأن الدعم السياسي ودعم لقرارات القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها الثابتة في رفض صفقة القرن الامريكية وكل الحلول المطروحة التي تتجاوز الحقوق والثوابت الفلسطينية ودعم خطوات القيادة الفلسطينية القادمة لعقد مؤتمر دولي للسلام والانفكاك التدريجي من الاتفاقيات والتبعية الاقتصادية مع الاحتلال الاسرائيلي وملاحقة حكومة الاحتلال الاسرائيلي ومقاضاتها على جرائمها التي ترتكب بحق شعبنا الفلسطيني وبحق اسراه ومعتقليه.

وشدد على تعزيز التنسيق المشترك بين الدول المضيفة للاجئين لمواجهة كافة المؤامرات التي تستهدف قضية اللاجئين التي يجب ان تحل حلاً عادلاً وشاملاً استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ودعم الأونروا وصد محاولات التشكيك فيها والتدخل في شؤونها ومحاولة انهاء خدماتها والحفاظ على استمرارية عملها حسب التفويض الممنوح لها في القرار ٣٠٢ لحين حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وشاملاً عبر عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام ٤٨.

وسيبحت المؤتمر الذي تترأسه دولة فلسطين على مدار خمسة أيام عدداً من القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية ذات الصلة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، والاستيطان الإسرائيلي والهجرة اليهودية والجدار الفاصل، وموضوع التنمية في الأراضي الفلسطينية كما سيناقش المؤتمر قضية اللاجئين الفلسطينيين ونشاطات الأونروا وأوضاعها المالية والتحديات التي تواجه عملها.

ويأتي انعقاد المؤتمر في ظروف سياسية صعبة ومعقدة وفي ظل تعاظم المؤامرات التي تستهدف القضية الفلسطينية والتحرك الأمريكي لتقويض حل الدولتين بعد اعلان وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو الذي ينص على اعتبار المستوطنات الإسرائيلية غير مخالفة للقانون الدولي ومسعى الاسرائيلي لتمرير مشروع قانون في الكنيسيت لحظر نشاط الأونروا في القدس ابتداءً من العام ٢٠٢٠.

ويضم وفد دولة فلسطين الذي يترأسه أبو هولي ايضاً مدير عام دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية احمد حنون.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>